

موجة حر قياسية تضرب مصر ☀️ وشح المياه والآفات مخاطر تهدد المحاصيل الزراعية



الأربعاء 22 يوليو 2026 10:00 م

حذر مركز معلومات تغير المناخ بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي من موجة شديدة الحرارة تضرب مختلف أنحاء مصر خلال الأيام المقبلة، مع توقعات ببلوغ الحرارة 45 درجة جنوباً، وارتفاع الضغوط على المحاصيل وزيادة مخاطر الآفات والأمراض ☹️

ويكشف هذا التحذير حجم الفجوة بين تسارع آثار التغير المناخي وبطء الاستعداد الحكومي لحماية الفلاحين، إذ يواجه المنتجون خسائر محتملة في المياه والمحاصيل والدخل، بينما تظل خطط التكيف محدودة وموسمية وضعيفة التمويل ☹️

حرارة تضرب الحقول

وبداية الموجة ترتبط بتعمق منخفض الهند الموسمي وامتداد المرتفع شبه المداري، وهي عوامل تدفع كتل الهواء الساخن نحو البلاد، وتطيل مدة الإجهاد الحراري على النباتات والتربة والحيوانات الزراعية خلال ذروة الصيف ☹️

وفي المقابل تتراوح درجات الحرارة المتوقعة بين 40 و42 درجة في محافظات شمال الجمهورية، بينما تصل إلى ما بين 43 و45 درجة في محافظات الجنوب، بما يرفع المخاطر على الزراعات المكشوفة ☹️

ومن ناحية أخرى لا تقتصر الخطورة على درجات الحرارة المعلنة، لأن ارتفاع الرطوبة يزيد الإحساس الفعلي بالحرارة، ويخفض قدرة النباتات على تبريد أنسجتها، ويضاعف الضغط على العمال والحيوانات داخل المناطق الريفية ☹️

وبالتالي تدخل المحاصيل مرحلة حساسة تحتاج إلى إدارة دقيقة للري والتسميد والمكافحة، خصوصاً أن أي خطأ في توقيت المياه أو كمياتها قد يؤدي إلى ذبول سريع أو تساقط للأزهار والثمار ☹️

كما أن ارتفاع معدلات الندى خلال ساعات الصباح يخلق طبقة رطبة على الأوراق والسيقان، وهو ما يوفر بيئة مناسبة لانتشار أمراض فطرية وبكتيرية يصعب احتواؤها بعد ظهور الإصابة الواسعة داخل الحقول ☹️

وفوق ذلك تزداد احتمالات إصابة الثمار بلسعات الشمس، خاصة في محاصيل الفاكهة والخضر، حيث تؤدي الحرارة المباشرة إلى حروق وتشوهات تقلل القيمة التسويقية وتدفع المزارع إلى تحمل خسائر إضافية كبيرة ☹️

ولزيادة تعقيد الأزمة تنشط الحشرات الناقبة الماصة في الأجواء الحارة والرطبة، فتتوسع إصابات الذبابة البيضاء والمن والتربس، وتنتقل بعض الفيروسات بسرعة بين النباتات داخل الحقول والصوب الزراعية خلال فترات قصيرة ☹️

ومع ذلك لا تصل التحذيرات الزراعية إلى جميع المزارعين بالسرعة نفسها، بسبب ضعف الإرشاد الحقلّي وتراجع عدد المرشدين، واعتماد قطاعات واسعة على الخبرة الشخصية أو الرسائل المتداولة غير الموثوقة علمياً ☹️

مياه أقل وخسائر أكبر

ومن ثم ترتفع الاحتياجات المائية للمحاصيل بنسبة قد تصل إلى 20 بالمئة، وهو عبء إضافي في دولة تعاني أصلاً من محدودية الموارد المائية وتفاوت وصول مياه الري بين الأراضي والمناطق الزراعية ☹️

غير أن زيادة الري بصورة عشوائية قد تكون ضارة أيضا، لأن تشبع التربة بالمياه في ظروف الحرارة العالية والرطوبة المرتفعة يهيئ لانتشار أعفان الجذور والساق ويضعف قدرة النبات على التنفس والنمو

وعلاوة على ذلك تتطلب إدارة الموجة تنسيقا بين الري والزراعة والمحافظات، لضمان انتظام المناوبات وتطهير الترع ومتابعة نهايات المساقى، حتى لا يتحمل صغار المزارعين وحدهم نتائج نقص المياه أو تأخرها

وبناء على ذلك تصبح كفاءة شبكات الري مسألة أمن غذائي لا مجرد خدمة محلية، لأن أي تعطل خلال الموجة قد يخفض الإنتاج ويزيد أسعار الخضر والفاكهة، وينقل أثر الأزمة مباشرة إلى المستهلك

وفي السياق نفسه تهدد الأمراض الفطرية مثل البياض الزغبى والأثرانكوز والتبقعات مساحات واسعة عند توافر الرطوبة والحرارة، بينما ترتفع تكلفة المبيدات وتزداد مخاطر الاستخدام المفرط أو غير المنضبط داخل الحقول

كذلك تواجه مزارع الدواجن والماشية ضغوطا متصاعدة بسبب الإجهاد الحرارى، إذ ينخفض استهلاك الأعلاف والإنتاج، وترتفع معدلات النفوق في المنشآت الضعيفة التهوية أو التي تعاني انقطاع الكهرباء والمياه بصورة متكررة

ولهذا يحتاج صغار المنتجين إلى دعم عاجل يشمل إرشادات واضحة وتأمينا زراعيا وتعويضات فعالة، بدلا من تركهم أمام موجة مناخية قد تلتهم موسمهم ودخول أسر كاملة خلال أيام قليلة متواصلة

وبالتوازي مع ذلك يجب توفير نشرات يومية مبسطة لكل محافظة ومحصول، تتضمن مواعيد الري الآمن وبرامج الرش المناسبة والتحذيرات من الأمراض، بدلا من الاكتفاء ببيانات عامة لا تراعي اختلاف الظروف المحلية

ومن جانب آخر تكشف الأزمة ضعف البنية الوقائية في الريف، حيث لا تتوافر دائما مظلات للعمال أو مصادر مياه شرب قريبة أو خدمات صحية سريعة، رغم تعرضهم لساعات طويلة تحت الشمس

صيف يكشف التقصير

وفي ضوء ذلك لم تعد موجات الحر حدثا استثنائيا يمكن التعامل معه بتحذير عابر، بل أصبحت نمطا متكررا يتطلب موازنات ثابتة وخطط تكيف ومراكز إنذار مبكر مرتبطة مباشرة بالمزارعين في مختلف المحافظات

ومقابل تكرار التحذيرات لا تزال الاستثمارات الحكومية في تطوير أصناف مقاومة للحرارة والجفاف محدودة مقارنة بحجم الخطر، كما تبقى نتائج الأبحاث بعيدة عن التطبيق الواسع في الحقول الصغيرة والمتوسطة

وبصورة أوسع يهدد التغير المناخي استقرار أسعار الغذاء وفرص العمل الريفية، لأن تراجع الإنتاج لا يتوقف عند خسارة المزارع، بل يمتد إلى النقل والتجارة والتصنيع وسلاسل التوريد المحلية بأكملها

وعند هذه النقطة تصبح حماية المحاصيل مسؤولية سياسية واقتصادية، لا مهمة فنية ضيقة، لأن فشل التكيف سيدفع ثمنه ملايين المواطنين عبر الغلاء ونقص المعروض وتراجع دخول الأسر الزراعية والريفية

وفي النهاية تحتاج الحكومة إلى إعلان خطة واضحة للصيف الاستثنائي، تحدد المحافظات والمحاصيل الأكثر تعرضا، وتوضح آليات التدخل والتمويل والتعويض، بدلا من ترك المزارع يتلقى التحذير من دون أدوات مساعدة

وخلاصة المشهد أن الحرارة المرتفعة والرطوبة والآفات تشكل ثلاثية ضغط خطيرة على الزراعة المصرية، بينما يضاعف نقص المياه وضعف الإرشاد وارتفاع تكلفة المدخلات قدرة الموجة على تحويل التحذيرات إلى خسائر فعلية

وأمام هذا الواقع يصبح المطلوب متابعة ميدانية يومية لا بيانات موسمية، وتنسيقا مؤسسيا لا تبادل مسؤوليات، ودعمًا مباشرا لصغار المزارعين الذين يقفون في الخط الأول لمواجهة تغير مناخي لم يصنعه

وأخيرا فإن صيف أبيب المعروف شعبيا بأبو اللهايب يعيد تذكير الدولة بأن الأمن الغذائي يبدأ من حماية الحقل والعامل والمياه، وأن تجاهل التكيف اليوم سيحول كل موجة حر مقبلة إلى أزمة أوسع